الفصل الثامن

٨

استدامة السياحة في القرن الحادي والعشرين

الفصل الثامن

استدامة السياحة في القرن الحادي والعشرين

تمهيد:

تهدف استدامة السياحة في القرن الحادي والعشرين إلى توعية السلطات، الوطنية والمحلية، وإضافة إلى أعمال السياحة بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو مستدام. وهي بذلك مسؤولة عن تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية السياحية المستدامة وهي:

١- الجدوى الاقتصادية.

٢- الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المحلية المضيفة.

٣- صون البيئة.

وسوف يعقب هذا الفصل عمل قائم على التفاعل يتم في اختيار تطبيق مؤشرات السياحة المستدامة، بوصفها أدوات إدارية أساسية. في أوضاع واقعية. وهذا الاستدامة تتطلب مشاركة واسعة ومتنوعة أي من قبل إدارات السياحة الوطنية والسلطات المحلية المستهدفة أساساً وغيرها من الدوائر الحكومية والعالمية وممثلي القطاعات السياحية الخاصة والقطاع التعليمي والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية.. إلخ.[١]

❖ **التعريف بالأجندة ٢١**

تعتبر الأجندة ٢١ برنامج العمل الشامل الذي تبنته ١٨٢ دولة اجتمعت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المسمى بقمة الأرض، التي عقدت في (ريودي جانيرو)

[١] -د. مقابلة، أحمد محمود، صناعة السياحة، مرجع سابق، ص١٥٧.

عام ١٩٩٢.وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعاً عالمياً والتزاماً سياسياً على أعلى المستويات.

والأجندة تعتبر من الوثائق الدولية كونها تخاطب كل الحكومات والأمم المتحدة الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمجموعات المختلفة في المجتمعات المدنية، وقطاعات الأعمال والصناعة، بل والشعوب بوجه عام. فكل هذه الجهات ستسهم في تنفيذ برامج الأعمال التي نصت عليها الأجندة لضمان مستقبل أفضل لكوكب الأرض.

والسياحة بوصفها إحدى أضخم الصناعات العالمية في العالم المعاصر، فإنها لا بد أن تلعب دوراً قيادياً في تحقيق أهداف الأجندة ٢١، [١] وفي إطار البرنامج أعدت المنظمة العالمية للسياحة ومجلس السفر والسياحة العالمي تقريراً (برنامج ٢١) لصناعة السفر والسياحة "نحو تنمية مستدامة بيئياً" وقد بين التقرير بأن صناعة السفر والسياحة تضمن تحديداً ما يلي:[٢]

- على المؤسسات الحكومية- إدارات السياحة الوطنية- ممثلي الهيئات التجارية- عليهم وضع نظم وأساليب تبلور وتتوافق مع اعتبارات التنمية المستدامة في عملية صنع القرار، وتحديد الأعمال الضرورية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

- بالنسبة للشركات، الغرض الرئيسي هو وضع نظم وإجراءات لتحقيق مواضيع التنمية المستدامة كجزء من مهمة الإدارة، وأن تحدد الأعمال الضرورية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

---

[١] - مسعد، محيى محمد، التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٢] - خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٤، ص٢٥.

❖ **صناعة السفر والسياحة تقود مسيرة التنمية المتواصلة:**

سجلت الإحصاءات الأخيرة لمنظمة السياحة العالمية أن عدد الزيارات السياحية الدولية عام ١٩٩٧ بلغ ٦١٣ مليون زيارة.

وتعتبر السياحة العالمية بنوعيها الدولية والداخلية أكبر صناعة في العالم، حيث:[١]

- تساهم السياحة بنسبة ١١٪ من مجموع الإنتاج المحلي.
- توفر نحو ٢٠٠ مليون فرصة عمل، أي حوالي ٨٪ من مجموع فرص العمل في العالم.
- ستساهم السياحة بنحو ٥.٥ مليون فرصة عمل سنوياً حتى عام ٢٠١٠.
- تشكل الصادرات السياحية رقم (١) في التجارة الدولية، حيث بلغت قيمة الصادرات السياحية ٥٣٢ بليون دولار عام ١٩٩٨.
- معدل الدخل السياحي لعام ٢٠٠١ نحو ٤٦٢ بليون دولار.
- بلغ معدل نمو الدخل السياحي في الفترة بين ١٩٨٨- ٢٠٠١ ما يقارب ١١٪.
- وحجم مساهمتها في الضرائب الحكومية سيبلغ ١٣٦٩ بليون دولار أمريكي.
- أدى تطور الصناعات الحرفية والتقليدية في المجتمعات السياحية إلى زيادة تفاعل المجتمع المحلي مع السياحة، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل في هذا المجال.
- أدى تطور السياحة إلى زيادة مشاريع التنمية التحتية من طرق وماء وكهرباء وهاتف وصرف صحي ومطارات بالإضافة إلى مشاريع التنمية الفوقية من خدمات سياحية مثل المطاعم والفنادق والاستراحات.

---

[١] -د. مقابلة، أحمد محمود، صناعة السياحة، مرجع سابق، ص٨١-٨٣.

- **مساهمة السياحة في الاقتصاد العربي:**

▪ إجمالي قيمة العائدات السياحية لبعض الدول العربية عام ٢٠٠٠

الأردن	٧٢٢ مليون دولار أمريكي
تونس	١٥٠٧ مليون دولار أمريكي
سوريا	٢١٠٨ مليون دولار أمريكي
مصر	٤٣٤٥ مليون دولار أمريكي
المغرب	٢٠٣٨ مليون دولار أمريكي
اليمن	٧٦ مليون دولار أمريكي

▪ نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات لبعض الدول العربية عام ١٩٩٩.

الأردن	٪٤٣
الإمارات	٪٣
تونس	٪٢٥
سوريا	٪٤١
عمان	٪٢
مصر	٪١٠٩
المغرب	٪٩٣
اليمن	٪٦

وبهذه المكانة الرفيعة التي تحتلها صناعات السفر والسياحة في الاقتصاد العالمي، فإن لها مسؤولية قيادة المسيرة نحو التنمية المتواصلة، لأن إنتاجيتها متعددة الأبعاد تعتمد على بيئة طبيعية نظيفة وغير ملوثة، وحضارة متجددة، وعناصر جذب

أخرى متنوعة. ورغم الأهمية الاقتصادية للسياحة واعتمادها بقدر كبير على جودة البيئة. فقد جاء ذكرها في عدد قليل من فصول الأجندة٢١. ففي الفصل الحادي عشر، على سبيل المثال، ورد ذكر "التزام الحكومات بترويج ومساندة إدارة الحياة البرية والسياحية والإيكولوجية." وفي الفصل السابع عشر جاء ذكر أن "على الدول الساحلية التزام التحقق من المدى المتسع للترويج والنشاطات السياحية التي تقوم على الموارد البحرية الحية." ورد بالفصل رقم ٣٦ أن" على الدول تنشيط الترويج القائم على البيئة والنشاطات السياحية المبنية على المتاحف، ومواقع التراث، والحدائق، والنباتات والمتنزهات القومية، وغيرها من المحميات".

ويبدو أن التركيز في الأجندة٢١ يقع على السياحة التخصصية Speciality Tourism والسياحة الطبيعيةNaturel Tourism، و هما نمطان من أنماط السياحة المنخفضة الكثافة التي تسمى بالسياحة الإيكولوجيةEco- Tourism ، والتي تهدف إلى تحسين مستوى البيئة الطبيعية Naturel Envirnmemt. وهذه السياحة بطبيعتها تشكل نسبة صغيرة تتراوح ما بين ٣٪و٧٪ من سوق السياحة الشاملة. ولذلك فإن توجيه اهتمام الدولة للسياحة الإيكولوجية وحدها لا يكفي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية عن طريق السياحة، ويجب بالتالي أن يوجه الاهتمام إلى جميع أنماط السياحة من ترويحية وثقافية ودينية واجتماعية وسياحة رجال الأعمال، لأن الفائدة الحقيقية للسياحة تتحقق نتيجة تحقيق التواصل في التنمية السياحية بكل أنماطها.

- **البرنامج التنفيذي لصناعة السفر والسياحة:**

تضمنت الأجندة٢١ العمليات التي يمكن للصناعة عن طريقها أن تحقق التنمية المتواصلة، والوسائل التي يمكن للحكومات انتهاجها لتسهيل هذه العمليات. **ونعرض فيما يلي البرنامج التنفيذي لصناعة السفر والسياحة** استهداء بما جاء في

الأجنـدة، وهـو **يهـدف** إلى مسـاعدة الأجهـزة الرسميـة للسـياحة وقطـاع الأعمـال السياحي في الدول المختلفة لتحقيق التنمية المتواصلة على المستويين القومي والمحلي. ويشمل هذا البرنامج التنفيذي الأهداف المتوخاة حتى٢٠٠٥، ويسهم تنفيذ التوصيات الواردة به في تقوية قدرة صناعة السفر والسياحة على تحقيق ما يلي:

- خلق قيمة اقتصادية للموارد التي ليس للحفاظ عليها قيمة مالية إذا لم تستغل في السياحة. وتشمل هذه الموارد: الحياة البرية، وعناصر الجذب الطبيعية، والتراث البنائي، والتراث الحضاري.
- تنميـة الحـافز والوسـيلة لرفـع مسـتوى البيئـة في مراكـز المـدن والمواقـع الصناعية القديمة، بما يشمله ذلك من خلق فرص العمالة في تلك المناطق.
- إنشـاء المرافـق الأساسـية اللازمـة لرفـع مسـتوى معيشـة المـواطنين والمناسـبة للزائرين، بما يحققه ذلك من دفع للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- البحـث في تنميـة التكنولوجيـا الـتي يمكـن نقلـها للحكومـات وللمحليـات وللشركات الهامة في الدول المختلفة.
- اسـتخدام فـرص الاتصـال مـع العمـلاء والمجتمعـات المضـيفة، لنقـل الوسـائل والممارسات المتصلة بالتنمية المتواصلة.
- تقديم بدائل النمو البيئـي السـليم للـدول النامية، والـتي تسـاعدها على بلـوغ سبل التنمية المتواصلة.
- قيادة الصناعات الأخرى في تبني العملية التي تسهم في بلوغ التنمية المتواصلة.

❖ **مسؤوليات الحكومة وأجهزة السياحة الرسمية ومنظمات قطاع الأعمال السياحي**[1]

تتصل السياحة- باعتبارها صناعة الخدمات الأولى وأكبر صناعة في العالم الآن- بقطاعات خدمية وإنتاجية متعددة في الدولة، كما أن مسؤولية الدولة عنها تتوزع بين عدة وزارات وأجهزة رسمية، وليس وزارة السياحة أو جهاز الرسمي السمي بمفرده، فالسياحة كصناعة أساسية في المقصد السياحي تتصل بوزارات الخارجية (تأشيرات الدخول من السفارات والقنصليات بالخارج) والداخلية (الجوازات) والنقل والمواصلات، والمالية" والجمارك"، وأجهزة الحفاظ على البيئة، وهيئة الآثار، كما تتصل اتصالاً وثيقاً بوزارة السياحة- باعتبارها المسؤول عن الترويج للسياحة الدولية، والإشراف على حسن سير قطاع الأعمال السياحي، والمساهمة في التنمية، السياحية، فضلاً عن دورها الرئيسي بين مختلف أجهزة الدولة. والاتحادات المهنية السياحية الممثلة للقطاع الخاص.

ويهمنا في هذا المجال أن نحدد أهداف هذه الأجهزة الرسمية والمهنية، والأدوار التي يلعبها كل منها في تنفيذ الأجندة ٢١.

١- **وضع برنامج للسياحة المتواصلة (المستدامة):**

إن وضع إطار أو برنامج للسياحة المتواصلة يبدو ضرورة ملحة، لأن الفعالية الحقيقية لهذا الإطار أو البرنامج تتطلب وقتاً لتطوير هذا الإطار إلى خطة علمية محكمة، ويتعين أن تتضمن هذه الخطة: الإجراءات اللازمة لدمج اعتبارات التنمية المتواصلة في جميع القرارات التي تتخذها الأجهزة السياحية المختلفة، لكي يمكن وضع أولويات العمل اللازم لتحقيق أهداف العمل السياحي الوطني، و ذلك على النحو التالي:

[1] مسعد، محيي محمد، التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع، مرجع سابق، ص١٣٧.

١- تقويم مدى كفاية النظم الاقتصادية الرسمية على المستوى القومي والمحلي، وبين الاتحادات المهنية، لتحديد إجراءات تحقيق التواصل في السياحة، و تقويم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل إجراء يتعين اتخاذه.

٢- استخدام ما يلزم من الإجراءات الاقتصادية لتحقيق ما يلي:

- إدخال تكلفة الحماية البيئية في السلع والخدمات.
- إنشاء الشركات والمنشآت التي تنفذ إجراءات تخفيض الفاقد وتستخدم المنتجات المعاد استخدامها.
- التأكد من أن السعر الحقيقي لاستخدام الطاقة ينعكس، في التكلفة النهائية للاستهلاك، بشكل يفيد الشركات التي تعمل على تقليل استهلاك الطاقة.
- التحوط ضد استخدام وإدارة الموارد الضارة بالبيئة وبالصحة الإنسانية.

٣- تنفيذ نظم الحافز المناسبة لتشجيع تطبيق الممارسات التي تحمي البيئة في صناعة السياحة.

٢- التخطيط للتنمية السياحية المتواصلة (المستدامة)[١]

برنامج ٢١ أبرز مواضيع ومهام ذات أولوية ، والموضوع المحدد بالبند الرابع يخص التخطيط للتنمية المستدامة للسياحة ، لأنه على السلطات مسؤوليات أكبر في مجال التنمية والتخطيط لمكونات السياحة والتسهيلات والبنية التحتية في مناطقهم ، ولهذا ركزنا على مهام السلطات المحلية في هذا الدليل ، ويتضمن البيان التالي ملخصاً عما تضمنه الفصل الرابع من البرنامج٢١.

[١] - خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة، مرجع سابق، ص٢٥-٢٧.

أجندة ٢١ للسفر والسياحة- البند الرابع: تنمية السياحة المستدامة

الأهداف: تطوير وتطبيق معايير تخطيط استخدام فعال للأرض بشكل يحسن الفوائد البيئية والاقتصادية للسفر والسياحة ، والإقلال من التدهور في الموارد البيئية والثقافية.

السياحة لها موارد ضخمة لتؤمن رخاء اقتصادياً وتحسن البيئة للمقاصد التي تعمل ، فالتخطيط والإدارة الضعيفان سيؤثران سلباً على الموارد التي يعتمد عليها ، ويمكن تجنب التدهور البيئي والثقافي بتبني تطبيق قواعد تخطيط مناسبة ، والمنظمات المذكورة في ذلك الفصل مستعدة لتقديم المشورة حول تلك القواعد التخطيطية ، وتسهيل المناقشة مع الأطراف المعنية من أجل التمكن من تطبيقاتها في هذا المجال، المؤسسات الحكومية ، وزارت السياحة وغيرها ،والمؤسسات التجارية يجب أن تعمل:

- مع سلطات التخطيط المحلية والإقليمية لنشر الوعي حول المشاكل الموجودة المتعلقة بالتخطيط والإدارة السياحية الضعيفة.
- على إرشاد السلطات المحلية حول التنمية المستدامة للمقصد بتزويدها بأدلة ومراجع مثل منشورات المنظمة العالمية للسياحة.
- مع قيادة التنمية السياحية في المناطق الحساسة والمواقع المحمية. وقد يتضمن ذلك توفير شروط بيئية خاصة قد تضطر المخطط إلى قرار ضد تنفيذ أية تنمية.
- على التأكد من المعايير والضوابط والتعليمات المخططة القابلة للتطبيق وهي متوازنة مع سياسات فعالة للتنفيذ تطوعاً أو بوسائل نظامية.
- على مساعدة السلطات المحلية والإقليمية لتحديد الاستيعاب في المقصد وخاصة في أزمات الزحام (الماء- الطاقة- البنية التحتية..) والعوامل البيئة

(نظم الصحة البيئية والتنوع الحيوي) والعوامل الثقافية.

= في مجال النقل:

- تطوير وتحسين نظم النقل: أسعار مدروسة - فاعلية – أقل تلويثاً للبيئة.
- العمل مع السلطات المحلية والشركات للتأكد من كفاءة العمل في النقل العام ، وتأمين البنية التحتية للنقل.
- التأكد من أن التنمية السياحية مخصصة لأماكن مخدمة بالنقل العام ، أو يتم تخطيط النقل الخاص.
- العمل مع المؤسسات الحكومية وشركات السفر والسياحة لتأمين طرق للدراجات ، أو ممرات السير للمشاة السياح والمقيمين ، ووضع الأسس للإقلال من الحاجة لاستخدام الآليات بمحرك الخاصة للسفر إلى أو داخل مقاصد العطل.
- لفت الانتباه إلى إدارة فعالة للنقل الجوي والبري.
- تحقيق التكامل بين استخدام الأرض وتخطيط النقل للإقلال من الطلب على النقل.
- التأكيد على السياحة وتنمية الشواطئ متكاملان ، ولهذا فإنهما يحتاجان لسياسات مناسبة كما تعمل منظمة الراية الزرقاء للمحافظة وتأمين الاستجمام البحري للسياح.
- استخدام السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة في المناطق الحساسة مثل مرقع شاطئية مناطق الجبلية أو مناطق ذات تنوع

حيوي فريد.

- وتظهر بعض الدراسات المسحية التي تمت في بعض الدول النتائج التالية:[1]

١- العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار المقصد السياحي بواسطة السائحين الزائرين لإسبانيا على أساس نسبة مئوية:

• الجمال الطبيعي	٥١٪
• مستوى جودة ونقاء الهواء	٢٢٪
• مستوى جودة المياه	٢٧٪
• الطبيعة التي لم تتدهور	٢٣٪
• التقاليد القديمة	١٦٪
• الطابع المعماري	١٣٪

٢- الغرض من الرحلة عند السائحين اليابانيين:

• الاستمتاع بالطبيعة	٧٢٪
• الراحة والاسترخاء	٣٨٪
• مشاهدة المعالم السياحية الشهيرة	٥٦٪
• التمتع بحضارة مختلفة	٣٦٪
• تذوق الطعام والمشهيات الخاصة	٤٨٪
• زيارة المتاحف	٣١٪
• التسويق	٤٣٪
• الإقامة في فنادق شهيرة عالمياً	٢٢٪

[1] المصدر: منظمة السياحة العالمية- اتجاهات حركة السياحة الدولية، ١٩٩٥.

❖ **ثالثاً: تسهيل تبادل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا المتعلقة بالسياحة المتواصلة بين الدول المتقدمة والنامية:** [1]

يعتبر هذا الجانب من أهم الجوانب التي يمكن أن تسهم فيها المنظمات السياحية المختلفة بالدول المتقدمة ، في تنمية السياحة المتواصلة بالدول النامية.

فالحكومة في الدول المتقدمة وأجهزتها السياحية الرسمية والاتحادات المهنية يجب أن تقوم في هذا المجال بالنشاطات الآتية:

- تقديم تجاربها في التنمية إلى المراكز البحثية السياحية والبيئية ، ومراكز المعلومات المنشأة أو التي تنشأ في الدول النامية ، مع التركيز على الممارسات البيئية الناجحة.
- تشجيع برامج المشاركة مع الدول النامية لإفادتها في شأن مكونات التنمية السياحية المتواصلة.
- إقناع الشركات متعددة الجنسيات بتقديم الاستشارات للدول النامية، بأقل التكاليف في شأن الدور الذي تؤديه التكنولوجيا النظيفة (الطاقة الجديدة والمتجددة) في مجال السياحة.
- تقديم المعلومات للمنظمات الوطنية في الدول النامية الأخرى حول الموارد والبرامج الناجحة والمفيدة، مثل البرنامج الإرشادي للمنظمة العالمية للسياحة للمخططين المحليين، ومثل برنامج الكون الأخضر Green Glope.
- عقد الندوات وورش العمل التي تعالج موضوعات المسؤوليات البيئية للأجهزة الحكومية غير السياحية، ولأجهزة السياحة الرسمية، وللاتحادات المهنية في الدول النامية.

[1] مسعد، محيي محمد، التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع، مرجع سابق، ص١٤٢-١٤٣.

- مساعدة الدول النامية بالإعانات التي لاترد، وبتسهيلات القروض ذات لا الفائدة المنخفضة من المؤسسات التمويلية الدولية والوطنية، لتمويل تصميم وتنمية برامج التنمية السياحية المتواصلة، وإقامة منظومة متكاملة للإدارة البيئية.
- تقديم المشورة في شأن تصميم طرق قياس مدى فعالية برامج ومشروعات التنمية السياحية المتواصلة.

❖ **الطاقة الحاملة كأساس محوري للتنمية السياحية:**[1]

فإن على كل دولة تهتم بالتنمية السياحية أن تدرس حدود هذه التنمية، وأسباب تعظيمها، بشكل لا يعكس سلبيات اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية أو بيئية فيها.

ولعل الطاقة الحاملة هي المبدأ الرئيسي الذي تدور حوله حماية البيئة والتنمية السياحية المتواصلة، إذ تحدد الاستخدام السياحي الأقصى لأي دولة أو إقليم أو منطقة أو مكان، دون أن يسبب هذا الاستخدام آثاراً سلبية على الموارد، وعلى المجتمع، وعلى الاقتصاد، وعلى التراث الاجتماعي والحضاري، أو أن يترتب عليه نقص في رضا الزائرين.

وتعتبر الطاقة الحاملة محدداً من محددات النمو السياحي الذي يمكن أن يحدث تدهوراً في الموارد النادرة، وفي نفس الوقت يعتبر معياراً من معايير التنمية السياحية المتواصلة، وبالتالي فإن الطاقة الحاملة تمثل الحد الذي لا يجوز تجاوزه في التنمية السياحية، وإلا تصبح هذه التنمية في أي مقصد سياحي غير متواصلة، وغير قادرة على تحقيق العائدات الإيجابية المنتظرة منها، وتصبح سلبياتها أكثر من إيجابياتها، سواءً اقتصادياً أو اجتماعياً أو حضارياً أو بيئياً.

---

[1] مسعد، محيى محمد، التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع، مرجع سابق، ص١٤٥وما بعد...

- **جوانب الطاقة الحاملة:**

الطاقة الحاملة هي فكرة مركبة من عدة جوانب: طبيعية وإيكولوجية وحضارية واجتماعية وسياسية.

- **فالطاقة الحاملة الطبيعية:** هي الحد الذي يؤدي تجاوزه إلى أن تصبح المساحات الأرضية غير قادرة على استيعاب أعداد السائحين، دون حدوث تدهور في التجربة السياحية.
- **الطاقة الحاملة الإيكولوجية:** هي حد الزيارات الذي يترتب على تجاوزه أثار إيكولوجية ضارة، سواءً بسبب السائحين أنفسهم، أو نتيجة الخدمات المتعددة التي تقدم لهم.
- **أما الطاقة الحاملة السياحية،** فهي الحد الذي يبدأ بعد تجاوزه انخفاض رضا السائحين بالخدمات السياحية ، إلى أن يصبح غير مقبول بسبب الازدحام ، وزيادة الأعداد عن الحد الذي يسمح بمستوى خدمات مقبولة.
- **الطاقة الحاملة ذات التحمل الاجتماعي:**[1]

وتشير إلى حد أعلى لقدرة المجتمع المضيف على التحمل والصبر على السلبيات الاجتماعية للسياحة، خاصة السياحة الدولية فإذا لم يحسن إدارة السياحة بحيث يوضع في الاعتبار خصائص المجتمع المحلي وتوقعاته من السياحة، فسيضيق صبره ويتفاوت رد فعله بين عدم إظهار الود للسياح أو الاحتجاج والشكوى لدى الجهات المعنية بالسياحة أو حتى استخدام العنف ضد السياح، - كما يحصل في بعض الدول – عندما يصل الصبر منتهاه عند بعض الأفراد أو المجموعات ولمختلف الأسباب.

[1] كافي، مصطفى يوسف، اقتصاديات السياحة، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ط١، ص٢٨٥-٢٨٦.

والتدفق السياحي حساس لأي درجة من عدم الترحيب. والمشكلة أن هذا التحمل الاجتماعي يتفاوت من شخص لآخر، ومن مجتمع لمجتمع، ومن زمن لزمن. ورغم ذلك حاول دارسو السياحة قياسه، وجدوا مجموعتين من الخصائص تشكل سعة التحمل الاجتماعي:

أ- خصائص المكان المستقبل للسياح من تركيبه الاجتماعي والثقافي وخصائص طبيعته الجغرافية.

١- الخصائص الطبيعية للمكان (كالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ والمياه والنباتات والحياة الفطرية).

٢- الخصائص الحضارية والخصائص الديموغرافية (المرحلة، التنمية ، النظم الاقتصادية والسياسية ، والتركيب الاجتماعي ، والسكان والكثافة السكانية والتركيب الديمغرافي ، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، متوسط الدخل، المهنة....

ورغم ما تقدم، فإن الطاقة الحاملة ليست مبدأ مطلقاً ينطبق بصورة واحدة على جميع المناطق، وفي كل الأوقات. إذ يمكن لهذه الطاقة أن تتسع لتشمل حركة سياحية، نتيجة تطبيق القواعد الفنية في التخطيط والإدارة والطرق والتكنولوجيا الهادفة إلى تحقيق سهولة الأداء ، ورفع مستواه. ويصدق ذلك بوجه خاص على السياحة الشاطئية، حيث تتباين الطاقات الحاملة والكثافات السياحية، تبعاً لأسس تخطيط وتصميم المشروعات طولاً وعمقاً، والتي يمكن أن تزيد، على سبيل المثال، عن طريق ردم جزء من مياه البحر التي لا توجد فيها شعب مرجانية، ويشترط ألا يؤثر ذلك الردم في اتجاهات التيارات البحرية فتزيد من النحر أو الترسيب.

ويمكن أن تختلف الطاقة الحاملة كذلك باختلاف المواسم السياحية، وسلوكيات السائحين، والخصائص الديناميكية للطبيعة، ومحددات السياسة السياحية.

ويحتاج التساؤل، عما إذا كان اتساع الطاقة السياحية الطبيعية يرتب أضراراً على المقصد السياحي – إلى بحث علمي لتحديد إيجابيات وسلبيات اتساع هذه الطاقة من حيث التكاليف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

ولا شك أن تحقيق التنمية السياحية الفعالة يتوقف – إلى حد كبير – على الالتزام بالاعتبارات الاجتماعية والحضارية والبيئية، لأن هذه الاعتبارات تعد الأس الرئيسية لتحقيق التنمية المتواصلة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وبيئياً في الدولة.

فطبيعة السياحة واتجاهاتها تحدد إلى درجة كبيرة طبيعية واتجاهات النمو الذي إن ترك للقطاع الخاص وحده – دون رقابة أو تخطيط يحدد مساراته واتجاهاته ومعدلاته – فإن يمكن أن يؤدي إلى عدد من المشاكل فآليات السوق وحدها يمكن تؤدي إلى زيادة غير مبررة في الطاقة الحاملة. وبالتالي إلى هدم مبدأ التنمية المتواصلة.

ولذلك يشير بعض علماء السياحة وخبرائها الدوليين إلى ضرورة الانتباه إلى الجوانب السلبية للسوق. وإلى أهمية تدخل الدولة لإصلاح الاتجاهات نحو التنمية الزائدة على الحاجة. التي ترتب أثاراً سلبية عديدة أبرزها تدني أسعار الخدمات السياحية للمواءمة بين زيادة العرض على الطلب. وعدم التوازن في المنافسة، أو الاتجاه نحو الاحتكار، سواء كانت هذه الاتجاهات من جانب القطاع الخاص أو العام.

وليس معنى ذلك أن تعود الحكومات إلى فرض رقابة دقيقة على القطاع الخاص السياحي، فتحدد له مساراته، وأطر عمله، واتجاهاته، وأسعار خدماته المختلفة، وأسعار الصرف التي يلتزم بها، ولكن أن يكون هناك قدر أدنى من الرقابة على

السوق، حتى لا تطغى المصالح الخاصة في تعارضها مع المصالح القومية والعامة، التي تتأذى في منع الاحتكارات، ومنع المنافسات غير الشريفة، وفي عدم الإضرار بالاقتصاد القومي بأي طريق من الطرق.